

هنا القيادة السياسية والشعب الكويتي بمناسبة الأعياد الوطنية

مجلس الوزراء يوافق على مشروع «براءة الاختراع» و«النظام الموحد لمكافحة الغش التجاري»

المكرمة الاميرية
إضافة لسجل سمو
الأمير الناصر
وتعكس ما يتمتع
به من مودة متبادلة
وعلاقة متميزة مع
شعبه الوفي



جانب من الاجتماع



سمو الشيخ جابر المبارك مقرئاً الاجتماع

السكنية حول سير العمل في ضوء
الخطة التنفيذية والجدول الزمني
بمشروع جنوب المطالع الإسكاني
والإجراءات التي تم اتخاذها من
قبل المؤسسة والجهات الحكومية
ذات الصلة لإزالة كافة العوائق
التي تعرقل الجدول الزمني لتنفيذ
المشروع.
ومن جانب آخر بحث مجلس
الوزراء شؤون مجلس الأمة وأطلع
بهذا الصدد على الموضوعات
المرجوة على جدول أعمال جلسة
مجلس الأمة.
ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون
المتعلقة بمجمل التطورات الراضة
في الساحة السياسية على
الصعيد العربي والدولي.
وبهذا الصدد أعرب المجلس عن
عميق الأسف إزاء حادث إطلاق
النار على مدرسة في ولاية فلوريدا
بالولايات المتحدة الأمريكية
مؤخراً والذي أسفر عن سقوط
عدد من الضحايا والمصابين معرباً
عن استنكار الكويت لهذا العمل
الإرهابي المروع الذي استهدف
أرواح الأبرياء الأئمين.
ومن جانب آخر أعرب مجلس
الوزراء كذلك عن عميق الحزن
والأسف إزاء سقوط طائرة ركاب
مدنية إيرانية يوم أسس الأول
أثناء قيامها برحلة داخلية جنوب
أصفهان مما أدى إلى مصرع جميع
ركابها والمجلس إذ يتقدم بخالص
الشعائر وصادق للتواضع إلى
لشعب الإيراني الصديق راجياً من
الله عز وجل أن يتقدمهم بواسع
رحمته.

للتخطيط والتنمية والجهات التي
تراها مناسبة لإعداد قائمة جديدة
بالمشاريع المقترحة تنفذها من قبل
المتزمن ببرنامج الأوقست مع
الأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي
والتنموي والاجتماعي لكل مشروع
وموافقة مجلس الوزراء بما ينتهي
إليه الأمر خلال شهر من تاريخه.
كما أحيط مجلس الوزراء علماً
بتوصية اللجنة بشأن التقرير
الدوري الثامن للجنة الدائمة
لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
الثقافة (ديسمبر 2017).
ثم أطلع مجلس الوزراء كذلك
على توصية لجنة الخدمات العامة
بشأن التقرير الدوري المقدم من
المؤسسة العامة للرعاية السكنية
بشأن إزالة بعض العوائق
بمشروع مدينة جنوب سعد
العبدالله الإسكاني.
وقرر المجلس تكليف الهيئة
العامة للصناعة والهيئة العامة
لشؤون الزراعة والثروة السمكية
بالتنسيق مع الجهات التي تراها
مناسبة للإسراع في إنجاز إزالة
المعوقات الموجودة بموقع المشروع
وموافقة مجلس الوزراء بما ينتهي
إليه الأمر خلال أسبوعين من
تاريخه.
كما أحيط مجلس الوزراء علماً
بتوصية اللجنة بشأن التقرير
المقدم من المؤسسة العامة للرعاية

إزالة المعوقات الموجودة بمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني
وموافقة المجلس بما ينتهي إليه الأمر خلال أسبوعين
سعداء لما تم اتخاذه من قرارات وتعهدات بمؤتمر إعادة إعمار العراق والتي
بلغت 30 مليار دولار

براءات الاختراع لدول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية)
على مشروع قانون الموحد
لمكافحة الغش التجاري لدول
مجلس التعاون لدول الخليج
العربية) وقرر المجلس الموافقة
على مشروع القانونين ورفعهما
لصاحب السمو الأمير تميم
لإحالتها إلى مجلس الأمة.
ثم أطلع مجلس الوزراء على
توصية لجنة الشؤون الاقتصادية
بشأن القائمة الثانية من المشاريع
المقترحة لتنفيذ التزامات برنامج
الأوقست القائمة.
وقرر المجلس تكليف هيئة
تشجيع الاستثمار المباشر
بالتنسيق مع كل من وزارة المالية
والإمانة العامة للمجلس الأعلى

جانب اشقائه وأصدقائه وأصدقائه
سفيرته ودوره للممول في أسرته
العربية في أقرب وقت ممكن.
وقد أعرب مجلس الوزراء عن
شكره وتقديره للجهود الطيبة
التي بذلها صاحب السمو الأمير
وسمو ولي العهد وكافة الجهات
الحكومية التي ساهمت بجهودها
المختصة في التحضير والإعداد
لهذا المؤتمر وما أبود من حرص
عمال لارتقاء بمستوى التنظيم
والترتيب وما يتوافق مع أهمية
هذا الحدث الدولي وإبراز الوجه
الحضاري للوطن العزيز.
كما أطلع مجلس الوزراء على
توصية لجنة الشؤون القانونية
بشأن مشروع قانون بشأن تعديل
بعض أحكام القانون رقم (71)
لسنة 2013) باصدار قانون (نظام

جمهورية العراق الشقيق وإعادة
إعمارها لبناء مستقبل أفضل ودعم
مسيرة التنمية فيها.
وقد عبر مجلس الوزراء عن
عظيم ارتياحه لما تم اتخاذه من
قرارات وتعهدات لإعادة إعمار
العراق من الدول المشاركة في
المؤتمر والتي بلغت 30 مليار
دولار أمريكي.
ويشأن الكويت تعهدت
بتخصيص مليار دولار أمريكي
لإعادة إعمار العراق وذلك وفقاً
من الكويت والجمعية الدولية بحجم
التضحيات التي تكبدتها العراق في
مواجهة الإرهاب.
وجدد مجلس الوزراء إيمان
الجمعية الدولية بتأسيس مبادئ
السلام والتعاون والعيش
المشرك وإعادة العراق للوقوف

السابعة والخمسين للعيد الوطني
لثورة الكويت والذكرى السابعة
والعشرين ليوم التحرير المجيد
سائلاً المولى العزير أن يحفظ
الكويت وقيادتها وشعبها الكريم
من كل مكروه وأن يديم نعمة الأمن
والأمان على وطننا العزيز في ظل
القيادة الحكيمة لصاحب السمو
الأمير وولي عهده الأمير متيلاً
إلى المولى العزير أن يرحم شهداءنا
الإبرار وأن يتقدمهم بواسع
رحمته ويسكنهم قسماً جناناً.
وبهذا المناسبة أحيط مجلس
الوزراء علماً بالمكرمة الاميرية
وبرغبة صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ صباح الأحمد بنسند
ديون الغارمين والحبوسين على
ثمة ديونهم سواء من المواطنين
أو المقدمين في الكويت على نفقة
سمود الخاصة وفق ضوابط
معيمة ولم شملهم بأسرهم في
هذه الأيام السعيدة التي يحتفل
بها الوطن العزيز والمواطنون
والقيومون بالأعياد الوطنية المحيطة
وذلك تقديم مكرمة اميرية لإيوائه
الينامي لأندخال الفرحة والسعادة
في قلوبهم على نفقة سمود
الخاصة أيضاً.
وبهذا المناسبة السعيدة يعبر
مجلس الوزراء عن عظيم الاعتراف
ووافر الشكر والتقدير لصاحب
السمو الأمير على هذه المبادرة

«تكييف» تشجيع
الاستثمار» بالتنسيق
مع «المالية» لإعداد
قائمة بالمشاريع
المقترح تنفيذها
من قبل المتزمن
ببرنامج الأوقست
وافق مجلس الوزراء في
اجتماعه اسس على مشروع قانون
بشأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم (71 لسنة 2013) باصدار
قانون (نظام براءات الاختراع
لدول مجلس التعاون) وعلى
مشروع قانون (النظام الموحد
لمكافحة الغش التجاري لدول
مجلس التعاون).
وقرر المجلس تكليف هيئة
تشجيع الاستثمار بالتنسيق مع
(المالية) والأمانة العامة للتخطيط
لإعداد قائمة جديدة بالمشاريع
المقترح تنفيذها من قبل المتزمن
ببرنامج الأوقست وموافقة المجلس
بما ينتهي إليه الأمر خلال شهر.
وقرر المجلس أيضاً تكليف هيئة
الصناعة والهيئة العامة لشؤون
الزراعة بالتنسيق مع الجهات
للاسراع في إزالة المعوقات
الموجودة بموقع مشروع مدينة
جنوب سعد العبدالله الإسكاني
وموافقة المجلس بما ينتهي إليه
الأمر خلال أسبوعين.
وكان مجلس الوزراء قد عقد
اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر اسس
في قاعة اجتماع مجلس الوزراء بقصر
السيف برئاسة سمو الشيخ جابر
المبارك رئيس مجلس الوزراء
وبعد الإجماع صرح نائب رئيس
مجلس الوزراء ووزير الدولة
لشؤون مجلس الوزراء أسس
الصالح بما يلي:
يستقدم مجلس الوزراء في
مستهل اجتماعه بالشخص الثمينة
إلى مقام صاحب السمو الأمير
وسمو ولي العهد وإلى الشعب
الكويتي الكريم بمناسبة الذكرى

بعد تلقيه كتاباً من «التجارة» يفيد بعدم زيادة سعر أي سلعة دون مبرر قانوني
«اتحاد الجمعيات»: أصدرنا تعميماً
للجمعيات بوقف زيادة أسعار السجائر

الاتحاد وبالتعاون
مع «التجارة»
يتحرران الدقة
في أسعار السلع
ومتابعتهما من قبل
مفتشي الوزارة



علي الكندري

عدم السماح بخداع
المستهلكين أو
تحميلهم مزيداً
من الأعباء عبر رفع
أسعار السلع

عدم ضرر أي مواطن وحمائته
من إستغلال بعض التجار
والشركات فيما يخص أي
ارتقاعات مصنعة لافتاً إلى
أن من أهداف الاتحاد السعي
بكل الطرق والإستباب المتكئة
لحل «الشاكل والأخطاء التي
قد توجد في أي من الجمعيات
الأعضاء».
وكانت وزارة التجارة
والصناعة الكويتية أصدرت
كتاباً موجهاً لاتحاد الجمعيات
التعاونية لوقف الزيادة التي
شهدتها أسعار السجائر خلال
الفترة الماضية دون مبرر قانوني
يذكر أن اتحاد الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية تأسس
عام 1971 متكاملاً بداية العمل
الجماعي في قطاع التعاون
الإستراتيجي في البلاد وقيادته
والنداف عن مصالح الجمعيات
الأعضاء وتمثيلها في المحافل
العربية والدولية.

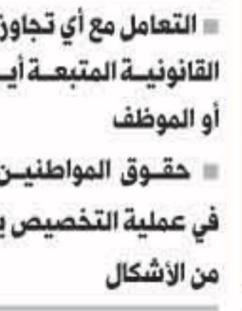
الاتحاد يحمل على
عائقه مسؤولية
عدم ضرر أي
مواطن وحمائته
من استغلال بعض
التجار والشركات

قال رئيس اتحاد الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية
الكويتية علي الكندري اسس إن
الاتحاد أصدر تعميماً مشتركاً
للجمعيات التعاونية بقضي
بوقف أي زيادة في أسعار
السجائر ومشتقاتها.
وأضاف الكندري في تصريح
له «كونا» أن أسعار السجائر
ومشتقاتها لا تخضع لاتحاد
الجمعيات مما جعل بعض
الشركات تستغل هذا المنفذ في
زيادة أسعارها.
وأوضح أن الاتحاد تلقى كتاباً
من وزارة التجارة والصناعة
الكويتية يفيد بعدم زيادة سعر
أي سلعة دون مبرر قانوني
بيدت زيادة أسعار التكلفة
مؤكداً أن الأسعار موحدة في
جميع الجمعيات التعاونية
الاستهلاكية. وذكر أن التعميم
المرسل لجميع التعاونيات يأتي
انطلاقاً من مسؤولية الاتحاد في
حماية المستهلكين وعدم السماح

بعد عملية تدقيق داخلي برئاستها كشفت عن شبهة تجاوزات في بعض حالات لا تتوافر فيها الاشتراطات

وزيرة «الإسكان»: تشكيل لجنة تحقيق حول
شبهات تخصيص بعض قسائم «خيطان الجنوبي»

التعامل مع أي تجاوز ثبتته اللجنة وفق الأطر
القانونية المتبعة أياً كان منصب المسؤول
أو الموظف
حقوق المواطنين المستحقين للدخول
في عملية التخصيص يجب ألا تمس بأي شكل
من الأشكال



جنان بوشهري

اللجنة ستكون
من خارج المؤسسة
لضمان الحيادية
والشفافية في إجراء
التحقيق مع إعطائها
كل الصلاحيات

حصول غير المستحقين على قسيمة بشكل غير قانوني يعتبر اعتداءً على حقوق
المستحقين من المواطنين

ولفت إلى أن حقوق المواطنين
المستحقين للدخول في عملية
تخصيص مشروع خيطان
الجنوبي أو أي منطقة ومدينة
سكنية أخرى يجب ألا تمس
بأي شكل من الأشكال مضيفة
إلى أن حصول غير المستحقين على
قسيمة بشكل غير قانوني يعتبر
اعتداءً على حقوق المستحقين من
المواطنين وعلى المال العام.
وذكرت أن مدة عمل اللجنة
شهر من تاريخ أول اجتماع لها
والمواطنون به.

وشددت على أنه سيتم التعامل
مع أي تجاوز ثبتته اللجنة وفق
الأطر القانونية المتبعة أياً كان
منصب المسؤول أو الموظف
في المؤسسة الذي يثبت خلال
التحقيق تجاوزه على القانون.

اعلنت وزيرة الدولة لشؤون
الإسكان ووزيرة الدولة
لشؤون الخدمات الدكتور
جنان بوشهري تشكيل لجنة
تحقيق حول شبهات شابت
عملية تخصيص بعض القسائم
السكنية في مشروع خيطان
الجنوبي.
وقالت بوشهري في تصريح
صحافي أسس إن عملية تدقيق
داخلي برئاستها كشفت عن
شبهة تجاوزات في بعض
حالات التخصيص قد لا تتوافر
فيها الاشتراطات ونائج الدخول
في عملية التخصيص مما يترتب
عليه حصول بعض المواطنين
غير المستحقين على قسائم في
مشروع خيطان الجنوبي.
وأوضحت أن لجنة التحقيق
مشكلة برئاسة مستشار
من إدارة الفتوى والتشريع
وعضوية اثنين من أعضاء
هيئة التدريس في كلية الحقوق
بجامعة الكويت مؤكداً حرصها
على أن تكون اللجنة من خارج
المؤسسة لضمان الحيادية
والشفافية في إجراء التحقيق مع
إعطائها كل الصلاحيات اللازمة
لتقوم بمهامها.

كشف عضو لجنة الإحلال وأزمة التوظيف
النائب صالح عاشور أن اللجنة ستقدم طلباً
لمجلس الأمة لتعديل أعمالها إلى شهر مايو
المقبل. مؤكداً الحاجة إلى تقديم تشريعات
في شأن العمل بالقطاع الخاص وتوفير
التخصصات المطلوبة في سوق العمل
وتسريع عملية التوظيف.

«الإحلال وأزمة التوظيف»: خطة إستراتيجية لتوظيف العاطلين قريباً

على التوظيف بكل من القطاعين الحكومي
والخاص حسب الإحصائيات المقدمة. لافتاً
إلى وجود أكثر من 300 ألف فرصة عمل في
القطاعات الإدارية فقط بالقطاع الخاص غير
الوظائف الفنية والمصانع والشركات.
وأكد عاشور الحاجة إلى تقديم تشريعات
عدة في شأن العمل في القطاع الخاص، لافتاً

وأضاف عاشور في تصريح خاص
لتلفزيون المجلس أن هناك رسائل عديدة في
اللجنة فيما يخص الإحلال والتوظيف لافتاً
إلى وجود خطة سريعة لتوظيف العاطلين
عن العمل وخطة إستراتيجية ستقدمها
اللجنة إلى مجلس الأمة في هذا الشأن.
وقال عاشور إن تركيز اللجنة سيكون

على التوظيف بكل من القطاعين الحكومي
والخاص حسب الإحصائيات المقدمة. لافتاً
إلى وجود أكثر من 300 ألف فرصة عمل في
القطاعات الإدارية فقط بالقطاع الخاص غير
الوظائف الفنية والمصانع والشركات.
وأكد عاشور الحاجة إلى تقديم تشريعات
عدة في شأن العمل في القطاع الخاص، لافتاً

على التوظيف بكل من القطاعين الحكومي
والخاص حسب الإحصائيات المقدمة. لافتاً
إلى وجود أكثر من 300 ألف فرصة عمل في
القطاعات الإدارية فقط بالقطاع الخاص غير
الوظائف الفنية والمصانع والشركات.
وأكد عاشور الحاجة إلى تقديم تشريعات
عدة في شأن العمل في القطاع الخاص، لافتاً